بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

مرصد الأخبار

عدد رقم 27 – الأحد 2017/10/15

الخبر:

عمرو الجارحي يعقد لقاء مع مستثمري «جي بي مورجان»

عقد عمرو الجارحي، وزير المالية، اجتماعا موسعا مع مستثمرين من بنك "جي بي مورجان"، وقال وزير المالية، في بيان له، إن «برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي اكتسب ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين»، مشيرا إلى تعافى قطاع السياحة والصناعة، والاستثمارات الحكومية تدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة المقبلة.
وأكد وزير المالية أن الحكومة تتبني إجراءات تهدف لزيادة كفاءة وتنافسية الصناعة المصرية والصادرات لخفض العجز بالميزان التجاري.
وحول موعد المراجعة الثانية لبرنامج الحكومة من صندوق النقد الدولي، أعلن الوزير أنها ستتم خلال الفترة من نهاية أكتوبر 2017 وبداية نوفمبر 2017، موضحا أن ارتفاع التضخم كان أمرا استثنائيا في ضوء تحرير سعر الصرف والإجراءات الإصلاحية التي تمت، كما أن التضخم سينخفض تدريجيا في الأشهر المقبلة.

المصدر: (المصري اليوم الأحد 2017/10/15)

التعليق على الخبر

- جي بي مورجان تشايس هو بنك أمريكي متعدد الجنسيات للخدمات المالية المصرفية . وهو أكبر بنك في الولايات المتحدة ، البنك كان من المؤسسات القليلة التي استطاعت تجنب الازمة المالية العالمية 2008 .

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد: منار محمد شعبان**

- على الرغم من أن النمو الاقتصادي في مصر لا يزال دون مستويات عام 2011، إلا أنه بدأ في التحسن، كما تحسنت معنويات المستثمرين بفضل تعزيز قوة الدفع الإصلاحية.
ومن المتوقع أن يتسارع نمو الاقتصاد المصري إلى 5 في المائة في العام المالي 2017/18، بدعم من الإصلاحات الهيكلية للحكومة، كما أنَّ المخاطر بالنسبة لصنع السياسات الاقتصادية انخفضت أكثر منذ منتصف عام 2016، مدعومًا بتحسين التنسيق بين الجهات الحكومية.
- وأوضح وزير المالية، أن هناك صعوبات وجدت فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والحكومة تدفع ببرامج حماية اجتماعية جيدة وهو ما ظهر بشكل واضح فى موازنة عام 2017 / 2018، حيث تم مضاعفة برامج الحماية الاجتماعية لدعم التموين والدعم النقدى من خلال برنامجى تكافل وكرامة والخصم الضريبى على الدخل. كما أن السياسة الضريبية الموجودة حالياً هى سياسة مستقرة إلى حد كبير، فهناك وعى من المواطنين بضرورة الإصلاح ورغبة منهم فى إحداث التغيير ووضع مصر على المسار السليم فى جميع النواحى السياسية والاقتصادية والأمنية.
- كما توقع خلال العام المالى الحالى 2017/2018 أن تصل الحصيلة الضريبية لنحو (13.5% - 14%) من الناتج المحلى الإجمالى وأن هناك خطة لزيادة النسبة بمقدار 1% كل عام، حتى يتم تخفيض العجز المالى بنفس النسبة.
- وكانت مصر قد حصلت على قرض من صندوق النقد الدولى يبلغ قيمته 12 مليار دولار، وكل شريحة خاصة بالقرض يتم الموافقة عليها وفقاً لما يسمى بـالمراجعات الدورية حيث يتواجد وفد من الصندوق كل 6 أشهر، لمراجعة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، ومع الانتهاء من المراجعة بنجاح يتم صرف الشريحة الخاصة بالقرض، و كان تم صرف 4 مليار دولار من قرض الصندوق، ومتوقع أن يتم صرف شريحة أخرى قيمتها 2 مليار دولار قريباً.
- مازالت الحكومة تدرس مع البنوك إصدار سندات دولية جديدة، حيث طرحت خلال يناير 2017 سندات بقيمة 4 مليار دولار، وفى مايو 2017 سندات أخرى بقيمة 3 مليارات دولار ليكون الإجمالى 7 مليارات دولار على حجم طلبات كانت 23 مليار دولار، وتقوم بتنويع المصادر للسندات لتكون بالدولار أو اليورو وأن أسعار الفائدة بالنسبة للسندات تكون فى حدود التصنيف الإئتمانى لمصر وطبيعة الأسواق وقت الطرح بالإضافة إلى المدة الزمنية التى يتم إصدار سندات بها. وكانت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني أصدرت تقريرها عن الاقتصاد المصري، عند (B3) مع نظرة مستقبلية مستقرة وذلك في سبتمبر 2017 . وتوقعت انخفاض عجز الموازنة إلى 10 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي في العام المالي الجاري 2018/2017، مقابل 12.1 في المائة العام المالي الماضي.

- بالإضافة إلى تحسن ترتيب مصر في المؤشر العالمي لقياس مخاطر الدول «سياسيا واقتصاديا»، لتتراجع من 499 إلى 396 حاليا، بنسبة تحسن 26%.

الدعم الفني للاستثمار